

الاول ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل الوجود
وظاهر كلامه من حيث الكافية انه من المختص وهو
ما ليس عليه غيره واما النوع الذي قلنا فظلال
كلام الناظر انه من الوجود وصحة بعضهم
وقال الشلوبي ليس وافلا تحت الوجود
وصح بعضهم انه يشبه بالوجود لا بغيره
انما استأثرت الخ **وقول** ما يدل على ان هذه
الزيادة ليست من النوع هو قوله ان ما
صحيح من مادة العقل من المختص **قد بر قوله**
لانه يدل على الزمان بصيغة ابي لهيبه
الموصوغة له مطابقة وجميع الهيئة
والمادة تضمنها وبالالتزام ابي لانه يدل على
الحدث بما وتم وصفا والحدث يتلزم الزمان
فقد دل عليه مرتين مرة بالوضع ومرة
بالالتزام بواسطة دلالة على الحدث بخلاف
المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة ولا
يستعمل على الحدث فقط وعلى هذا الدلالة
الالتزامية متحدة فيجب انفرادها بالمكان
وزاد الزمان شيئا اخر كما ان الالتزام فيها
الالتزام الفاعلي وقيل المراد ان الفعل يدل
على الزمان تضمننا ابي من حيث المختص كما

والتزاما

والتزاما من حيث العموم ابي من حيث ان
مطلق العقل يتلزم للزمان فدل عليه
هو يتبين بنفسه بخلاف المكان فانه انما يدل
عليه بواسطة الحدث وعلى هذا الالتزام في
المكان خارجي وفي الزمان تضمني وهما
متقايان وهذا الثاني ادق والبلوغ حيث
اقتضا الاستيثار وان كان الاول هو
الشياد ولذا هو **قوله** فلم يتعد الى كل اسمية
اي فلم يتجا وزا النسب العامل الي كل اسم
المكان **قوله** لان في الفعل دلالة عليه ابي على
المكان المسمى اذ هو لا يزوم للحدث وقوله
في الجملة استأثر به الى ان الدلالة ليست
بالنظر الي خصوص الحدث الذي دل عليه
العامل بل بالنظر الي كون مطلق الحدث
يتلزم المكان تدبرا والمراد من وجه واحد
وهو الالتزام **قوله** لقوة الدلالة عليه
حيث ابي لكون الطرفين اسم المكان الحدث
المخاص الذي دل عليه العقل ومنها يؤخذ
من هذه العلة ان معنى قوله في الجملة
اي بالنظر الي مطلق المكان لا الي خصوص
المكان الذي يدل عليه الظن وكان هذا

Copyrighted by University